المملكة المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كلمة السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

في افتتاح أشغال ندوة
"إصلاح السلطة القضائية في ضوء الدستور الجديد والمعايير الدولية"

الرباط، فاتح مارس 2012

السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان؛

السيد ممثل اللجنة الدولية للحقوقيين؛

السادة الخبراء الدوليين، ضيوف بلادنا الأعزاء؛

السيدات والسادة ممثلو الجمعيات؛

السيدات والسادة مهنيو الإعلام؛

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني، باسم جميع أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن أرحب بكم في هذا اللقاء الهام، واسمحوا لي أن أرحب ترحيبا خاصا بضيوفنا القادمين من دول تونس وفرنسا وسويسرا وإسبانيا على أرض المغرب.

ويشرفني كذلك أن أفتتح أشغال هذا اللقاء الهام الذي يصادف مناسبة خاصة هي ذكرى مرور سنة كاملة على إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان حين تفضل جلالة الملك وعينني على رأس هذه المؤسسة كما عين السيد محمد الصبار أمينا عاما لها.

لقد أصبح المجلس يتمتع، بمقتضى الظهير المُحدث له، باختصاصات واسعة في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وبإثراء الفكر والحوار حول حقوق الإنسان والديمقراطية ومن خلال النهوض بالحوار المجتمعي التعددي، حول قضايا ورد النص عليها في الدستور الجديد. حيث سبق للمجلس، في هذا الإطار أن نظم ندوتين بخصوص الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، بغية فتح نقاش في شكل لقاءات علمية، بمشاركة الفاعلين والمعنيين.

ومواصلة لنفس النهج يبادر المجلس اليوم إلى تنظيم هذه الندوة الدولية حول إصلاح السلطة القضائية على ضوء الدستور المغربي الجديد والمعايير الدولية، بتعاون مع اللجنة الدولية للحقوقيين، مواصلة للأوراش التي يباشرها المجلس بمقاربة تشاركية.

حضرات السيدات والسادة

إن تدارس موضوع إصلاح القضاء ليس جديدا على بلادنا فقد تناولته العديد من اللقاءات العلمية والمنتديات الفكرية والمهنية، كما ظل في صلب اهتمامات جلالة الملك حيث تطرق إليه جلالته في العديد من خطبه التي شكلت مرجعية في هذا الصدد ولا سيما خطاب 20 غشت 2009 الذي أعلن فيه جلالته الخطوط العريضة لإصلاح جوهري لا يقتصر على قطاع القضاء وإنما يمتد بعمقه وشموليته إلى نظام العدالة.

كما تناولت هيئة الإنصاف والمصالحة موضوع القضاء والعدالة بصفة عامة على ضوء الورش الذي فتحته بلادنا في مجال العدالة الانتقالية، حيث أوصت الهيئة في توصياتها المرفوعة، في تقريرها الصادر بتاريخ 30 نونبر 2005، بضرورة إصلاح العدالة بجميع مشمولاتها وخاصة القضاء، والعمل على الرقي به دستوريا إلى سلطة مع جعله خاضعا، في سيره و قواعده، إلى جهة مستقلة وذات مصداقية عالية، ومنح الاختصاص في كل ذلك إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

واسمحوا لي أن أذكر هنا بتركيز شديد، التوصيات الصادرة عن الهيئة في مجال العدالة وإصلاح القضاء، سواء في مجال الدستور بالدعوة للإقرار دستوريا بالعديد من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان مثل قرينة البراءة وضمان حق المتهم في محاكمة عادلة تستجمع شروط وقواعد المحاكمة العادلة المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وتعزيز المبدأ الدستوري لفصل السلط وخاصة فيما يتصل باستقلال العدالة، والنظام الأساسي للقضاة والمنع الصريح لأي تدخل للسلطة التنفيذية في تنظيم العدالة وسير السلطة القضائية، وكل ما يهم المجلس الأعلى للقضاء من خلال تقوية الضمانات الدستورية لاستقلاله وجعل

نظامه الأساسي يحدد بقانون تنظيمي يتم عن طريقه، مراجعة تشكيلته ووظيفته بما يضمن تمثيلية أطراف غير قضائية داخله، مع الإقرار باستقلاله الذاتي بشريا وماليا، وتمكينه من سلطات واسعة في مجال تنظيم المهنة ووضع ضوابطها وأخلاقياتها وتقييم عمل القضاة وتأديبهم، وتخويله إعداد تقرير سنوي عن سير العدالة، فضلا عن تأهيل العدالة وتقوية استقلاليتها وتأهيل السياسة الجنائية.

حضرات السيدات والسادة

لقد تم تفعيل هذه التوجهات من خلال ورش المراجعة الدستورية التي أقرها خطاب التاسع من مارس 2011، وتشكلت لجنة خاصة اشتغلت بمنهجية تشاركية حيث استمعت للعديد من المعنيين وتلقت عشرات المذكرات حول قضايا متنوعة تصب في اتجاه إرساء الأسس الحقيقية لدولة القانون والمؤسسات، ومنها مجال العدالة والقضاء.

وهكذا جاء الدستور الجديد، الذي أقره استفتاء فاتح يوليوز 2011، حريصا على هذا المنظور الإصلاحي في مجال القضاء وتم تخصيص الباب السابع منه للسلطة القضائية، وهكذا نص الفصل 107 على أن: " السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية".

كما نص الدستور على إصدار نصوص تنظيمية جديدة تهم أساسا تحديد النظام الأساسي للقضاة، و كيفية انتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وقواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيرها ووضعية أعضائها و شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين.

لذا اختار المجلس أن ينظم هذه الندوة كفضاء للنقاش وتبادل الرأي وللاطلاع على تجارب من آفاق دولية متنوعة، فضلا عن مشاركة وازنة للأكاديميين والخبراء المغاربة والأساتذة الباحثين والبرلمانيين والجمعيات الحقوقية والمهنية بما في ذلك القضاة والمحامين، حيث سينكب الجميع طيلة اليوم وغدا على الانشغالات والانتظارات ذات الصلة بطرق إصلاح العدالة في شموليتها وعمقها واقتراح الأسس الكفيلة بهذا الإصلاح المتكامل.

ولا يفوتني في ختام هذه الكلمة أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في توفير شروط إنجاح هذه الندوة العلمية الواعدة، سواء بالمشاركة أو بالحضور والمساهمة في النقاش الذي ننتظر نتائجه من أجل أن تكون من ضمن مساهمات مؤسستنا في مسار إصلاح السلطة القضائية الذي انخرطت فيه بلادنا.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للجنة الدولية للحقوقيين التي تواكبنا في هذا اللقاء الهام.

وشكرا على حسن تتبعكم

إدريس اليزمي
رئيس المجلس